

رؤية استراتيجية في إشكاليات وآليات بناء السلام في العراق: الموصل أنموذجاً

م. د. مروان سالم العلي*

المُلخَص:

إنَّ الخطوط الفاصلة بين السلام والحرب لم تعد واضحة، فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب والعنف فقط، بل يعني توفير بُنيات تحتية وآليات فعالة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي لضمان استمرار السلام، فالسلام يتطلب العمل من أجل العدالة، فلا سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا تضامن. ولا شك؛ إنَّ البناء غير الطبيعي للدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ خلق إشكالية بناء السلام في العراق، كما أنَّ إعادة البناء غير الطبيعي للدولة أيضاً والحروب والنزاعات والافتتال الطائفي ومُخلفات ما سُمي بتنظيم داعش في العراق قد عمق من حِدَّة إشكالية ذلك البناء.

ويمكن القول؛ إنَّ تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش ومسارها، لن تُحدد مُستقبل المدينة فحسب، وإنما ستُحدد شكل العراق ومُستقبله، لأن المخاطر الكبيرة التي ستعقب تلك المعركة والتخطيط لها، سيلقي بظلاله على مُستقبل هذا البلد. فكيف يتحقق الاندماج والتعايش السلمي والسلام في مُجتمع تعددت أديانه وتنوعت ثقافته وتباينت أفكاره كالعراق والموصل تحديداً؟. ولا شك؛ إنَّ الإجابة على تلك الإشكالية تحتاج من ضمن ما تحتاج اليه رؤية استراتيجية شاملة وحقيقية وبعيدة عن رموز الصراعات وبوصلة الأزمات، واتباع آليات وإجراءات منها آنية ومنها مُستقبلية. عليه إنَّ نشر ثقافة حقوق الإنسان ومُفردة التسامح والتعايش السلمي والحُكم الصالح في مؤسسات الدولة وبين أبناء الشعب العراقي على نحوٍ عام والمُجتمع الموصل على نحوٍ خاص، وتبني الإصلاح بأنواعه، ومُكافحة الفساد بأنماطه كافة، تُعد من الآليات السلمية لبناء السلام في العراق والموصل خاصة.

Abstract:

The lines between peace and war are no longer clear, peace is no longer just the absence of war and violence, but rather the provision of effective economic, social, cultural and political infrastructure and mechanisms to ensure the continuation of peace. Peace requires work for justice. There is no peace without justice and no justice without solidarity. There is no doubt that the abnormal construction of the Iraqi state after 2003 created the problem of building peace in Iraq. The abnormal reconstruction of the state, wars, conflicts, sectarian strife and the so-called "oppressive" organization in Iraq have deepened the problem of this construction.

It can be said that liberating the city of Mosul from the Daesh will not only determine the future of the city but will determine the shape and future of Iraq, because the great risks that will follow and plan that battle will cast a shadow over the future of this country. How can integration, peaceful coexistence and peace be achieved in a society with multiple religions, diverse cultures and different ideas, such as Iraq and Mosul in particular? There is no doubt that the answer to this problem needs a comprehensive and real strategic vision away from the symbols of conflict and the crisis, and the adoption of mechanisms and procedures, including timely and future. The dissemination of a culture of human rights, tolerance, peaceful coexistence and good governance in state institutions, among the Iraqi people in general and the Moslems in particular, adopting reform of all kinds and combating corruption in all its forms, is one of the peaceful mechanisms for building peace in Iraq and Mosul in particular.

المقدمة:

تشكل قضية "بناء السلام" إحدى أبرز المُعضلات التي تواجه الدول المأزومة بالصراعات، ولاسيما في مرحلة ما بعد الحرب. ذلك أنَّ السلام -كمعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المجتمعات- ليس خياراً يسيراً كما إشعال الحرب، لأنه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة، وأبنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح. لقد ثبت تاريخياً أن بناء السلام والتعايش السلمي وكيفية إشاعتها فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع، بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مُضني وطويل وشاق جداً، إذ أنَّ الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر على نحو كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلما كانت من دون شك أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة والتسامح والتعايش السلمي. في العراق فعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على سقوط النظام السابق فلا زال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب أنَّ لم يكن غائباً تماماً، فلا زالت تركمة الماضي تدلي بظلالها على حياة الشعب العراقي، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المُدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، فكل ما هنالك هو التفوق خلف الحجج الواهية وإلقاء اللوم على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والبحث عن المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين. ويمكن القول؛ إن تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش ومساوها، لن تُحدد مستقبل المدينة فحسب، وإنما ستُحدد شكل العراق ومُستقبله، لأن المخاطر الكبيرة التي ستعقب تلك المعركة والتخطيط لها، سيلقي بظلاله على مُستقبل هذا البلد.

لا شك؛ إنَّ البناء غير الطبيعي للدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ خلق إشكالية بناء السلام في العراق، كما أنَّ إعادة البناء غير الطبيعي للدولة أيضاً والحروب والنزاعات والاقترال الطائفي ومُخلفات ما سُمي بـ (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق قد عمق من حدة إشكالية ذلك البناء. إذ لم تنتج تراكمات الاستبداد السياسي وأنماط البناء المشوهة السابقة للدولة والهوية الوطنية العراقية سوى ظهور فئة من قادة العراق الجدد الذين غابت فيما بينهم أي قاعدة أساسية من الثقة، ولم يكن منظارهم لعملية بناء السلام وبناء الدولة والهوية الوطنية العراقية سوى إنها وسيلة لرفع الحيف أو لإعادة الامتيازات السابقة مما أضعف كثيراً من موقف الهوية الوطنية العراقية أمام الهويات الفرعية (الطائفية، القومية، الدينية) التي اتخذت طابعاً مُسيساً تم التعبير عن بعضها بشكل نصوص دستورية مما انعكس سلباً على بناء السلام العراقي.

فكيف يتحقق الاندماج والتعايش السلمي والسلام في مجتمع تعددت أديانه وتتنوع ثقافته وتباينت أفكاره كالعراق؟، وتلك الإشكالية هي ما سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث. وعلى الرغم من السلبات التي لازمت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، فإن الأوان لم يفت وأن الفرصة لا تزال قائمة لبناء السلام ولكن الأمر سيبقى مرهوناً بمدى جدية سعي النظام السياسي لبنائه. وتقوم طبيعة البحث على فرضية مفادها؛ إن نشر ثقافة حقوق الإنسان ومفردة التسامح والتعايش السلمي والحكم الصالح في مؤسسات الدولة وبين أبناء الشعب العراقي على نحو عام والمجتمع الموصل على نحو خاص، وتبني الإصلاح بأنواعه، ومكافحة الفساد بأنماطه كافة، تُعد من الآليات السلمية لبناء السلام في العراق والموصل خاصة. وانطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضيتها تم تقسيم هيكليّة البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات إلى مبحثين رئيسيين؛ تناول المبحث الأول؛ إشكاليات بناء السلام والتعايش السلمي في العراق. أما المبحث الثاني فتطرق إلى الآليات الاستراتيجية السلمية لبناء السلام واستدامته في العراق: الموصل أنموذجاً.

المبحث الأول

إشكاليات بناء السلام والتعايش السلمي في العراق

"إذا كان العهد الملكي في العراق قد استند في وجوده على مقومات الدولة العصرية وأسسها وأن كانت ضعيفة وهشة، وإذا كان قد شهد في لحظات من عمره بعض الملامح الليبرالية، فإن تلك المقومات وهذه الملامح كانت قد اختفت مع الانتقال إلى عهد الجمهورية. فمن دستور دائم في العهد الملكي إلى مجموعة دساتير مؤقتة، ومن حكم مؤسسات سياسية دستورية مدنية إلى حكم أشخاص تُطغى عليهم النزعة العسكرية، ومن تعددية حزبية وأن كانت مُقيدة إلى مرحلة اللاحزبية أو حكم الحزب الواحد، ومن حكم نُخب مُتمدنة إلى حكم نُخب ريفية، ومن حكم لا تُهيمن عليه النزعة العصبية على نحوٍ سافر إلى حكم عصبية عشائرية وطائفية ومناطقية وصولاً إلى حكم الأسرة الواحدة". وقد كان لهذه التحولات وغيرها تأثيراً كبيراً في عملية بناء السلام والهوية الوطنية العراقية. وللوقوف على أبرز الإشكاليات المعوقة لبناء السلام وبلورة مفهوم التعايش السلمي والهوية الوطنية العراقية، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية.

المطلب الأول

الإشكاليات السياسية

أولاً: غياب البيئة السياسية الملائمة

تعتمد الجهود الخاصة بتحقيق التعايش السلمي، كما هو الحال في أغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات إلى توفر بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع المُمهدة لبناء الوطن وفق أسلوبٍ ناجح لمنع تكرار النزاع مُجدداً، فالساسة في البلدان الديمقراطية أو البلدان التي تتجه نحو ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية هم أصلاً من يقومون بإدارة شؤون دولهم، ويعملون على نحو متواصل إلى تحقيق المصلحة العامة، بيد أن البيئة السياسية العراقية تعتمد بشكلٍ أساسي على التجاذبات والصراعات للحصول على أكبر قدرٍ من المكاسب السياسية داخل البلد على حساب الجهات الأخرى المشاركة في العملية السياسية، مما جسد طريقاً مليئاً بالمفاجآت غير السارة للشعب العراقي الذي يستيقظ يومياً على صوت الخلافات بين مُختلف المكونات السياسية، مما ساهم بزرع ثقافة الانقسام بدلاً من الوحدة والمشاركة الفعلية، على نحوٍ يقيظ مشاعر الكراهية والعدا بين مُختلف مكونات الطيف العراقي، وبالتالي التأثير سلباً على مسار العملية السياسية وتحقيق التعايش السلمي^(١).

وما زاد من حدة تلك الاشكالية هو أنَّ احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل في ٩ حزيران ٢٠١٤ خلف الكثير من الاشكاليات السياسية التي بدت تواجه هذه المدينة، ومن ضمن ذلك؛ تشطي الأحزاب السياسية على الساحة الموصلية، فضلاً عن عدم ثقة المواطن بالحكومة المحلية السياسية، علاوةً على ضعف الشخصيات السياسية التي بدت تظهر بعد تحرير محافظة نينوى كونها مُرتبطة بالفساد الإداري والمالي وعدم اهتمامها بالوضع الداخلي للمدينة..، كل هذا سيُعمق من إشكاليات بناء السلام في الموصل.

ثانياً: تسييس الهويات الجزئية الغير وطنية

بعد عقود اربعة من الحكم التسلطي والعسكري وعدم ديمقراطية النظام العراقي السابق، خرج العراق وهو يرث إرثاً مُعقداً من الحروب المُدمرة، والعقوبات الكاسحة، والفساد وسوء الإدارة، وافرزت تلك الأمور دماراً للمجتمع المدني واستنزافاً للموارد وتدهوراً كبيراً في التوازن الاجتماعي، وإضفاء سمة الشخصية على مؤسسات السلطة^(٢)، لتترك وراءها اضعاف الوعي السياسي لغالبية العراقيين ومُجتمعاً يُعاني من شدة التشطي ومن أزمة هوية طاحنة.. وهو ما انعكس سلباً على الوعي السياسي الوطني العراقي الذي يُمثل الشرط الموضوعي اللازم لبناء السلام والهوية الوطنية العراقية^(٣). إذَّ أفضى انهيار النظام الشمولي العراقي إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية^(٤) التي كان لكل منها هويتها المُميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامي ازاء ذلك ظاهرة التخذُّق والانكفاء على الذات بين المكونات المُجتمعية العراقية على نحوٍ عمق من أزمة بناء السلام واستدامته وبناء الهوية الوطنية العراقية^(٥).

ولا تكمنُ الإشكالية في وجود الهويات الاثنية المحلية أو تنوعها، إنما في تسييسها والتي اتخذت في أغلب الأحيان صيغة التسييس العنيف المُسلح بعد أن كانت مُغلَفةً بغطاء عقائدي تحت مُسمى القومية العربية في عهد نظام العراقي السابق^(٦)، سيما هويات الآشوريين والتركمان التي يمتلك كلاً منهما خطاباتها القومية الخاصة حول أصليهما. إذ شكلت سياسة المُحاصصات العرقية والطائفية، التي بُنيت عليها التجربة الوليدة في العراق منذ ٢٠٠٣، إحدى العُقد السياسية التي حالت دون الشروع في خطوات المُصالحة الوطنية، نظراً لاختلاف الرؤى ما بين الأطراف السياسية حول آلياتها ومدى نجاحها في بناء السلام والدولة العراقية. وفوق ذلك كله أنَّ النُخب العراقية الحالية لا تمتلك جذوراً عميقة في العراق، فهناك خلافات سنية- سنية، شيعية- شيعية، وكردية- كردية، وشيعية- سنية- كردية.

حتى بات القائمين على القرار السياسي في العراق يعيشون في العصر الحجري للسياسة، أي العصر الذي يعتمد على جمع قوت السياسة، وليس إنتاجها^(٧). فالأحزاب والكُتل العراقية تعمل

بعقلية اقتسام السلطة، وليس إيجاد وعي جديد بمفهوم بناء السلام واستدامته أو بناء الدولة.. فالنخب السياسية العراقية بمختلف ألوانها لم تبذل جهوداً كبيرة لبناء السلام واستدامته أو خلق هوية وطنية قادرة على إيجاد أساس فكري روحي لدولة عراقية، تعتمد مبدأ العراق أولاً من خلال التنظير الفكري والسياسي لها.

وعلى ما يبدو إنَّ ظروف ما بعد عام ٢٠٠٣ وفرت البيئة المناسبة لبروز الهويات الطائفية المؤسسة التي تحاول الظهور والرسوخ في إطار صراع تأكيد الوجود في ظل تحلل الدولة وانهارها. ففشل النخبة الحاكمة في توفير الأمن والسلم الاجتماعي يقف حائلاً دون بناء حقيقي وسليم للسلام وللهوية الوطنية العراقية.

ثالثاً: غياب المؤسسات السياسية الموجهة لبناء السلام والتعايش السلمي

لعل واحدة من أبرز المعضلات التي تُعيق عملية التعايش السلمي في العراق تكمن في غياب التوجيه السياسي الواضح من المؤسسات السياسية. في العراق وفي ظل غياب الجهة السياسية التي تسعى إلى تشجيع عملية التعايش السلمي بين المكونات العراقية، ولاسيما الجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية الكامنة بالبرلمان، أصبح من الصعب الحديث أصلاً عن الخطوات الأولية في ميدان التعايش، إذ نرى أن غياب الوضوح والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات من أبرز الإشكاليات التي تقف وراء بناء استراتيجية تعايش مُلائمة تتناسب مع الوضع العراقي المزري في مجمل الأحيان.

والضرورة تقتضي وجود جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، ويُفضل أن تكون تلك الجهة هي البرلمان بالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء، بغية وضع خطط مُلائمة والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبين، والسعي بعد ذلك إلى خلق واقع مُفعم بالاتصالات مع كافة مكونات الشعب العراقي، على النحو الضامن بعدم خروج استراتيجية العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق^(٨).

رابعاً: انعكاسات ظاهرة الفساد على بناء السلام في العراق

تواجه حقوق الإنسان العالمية ومنها حقوق المواطن العراقي تحديات عديدة وأخطر تلك التحديات تكمن في الفساد بأشكاله كافة الإداري والسياسي والاقتصادي التي بات يعد أحد أبرز وأخطر التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وبناء السلام في العالم على نحو عام والعراق على نحو خاص، ولاسيما أن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ لمنظمة الشفافية الدولية أشارت إلى أن

خمسـة بُلدان عربية هي الأكثر فساداً في العالم، وهي الصومال وسوريا واليمن والسودان والعراق. وأشارت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لمؤشرات الفساد في العالم، إلى أنَّ الصومال احتلت المرتبة الأخيرة عالمياً برقم (١٨٠) أي الأولى فساداً عالمياً، ثم سوريا في المرتبة (١٧٨)، واليمن والسودان في المرتبة (١٧٥)، والعراق في المرتبة (١٦٩)^(١). وبالإمكان إيجاز انعكاسات تلك الظاهرة على حقوق الإنسان وبناء السلام بالاتي^(١٠):

- إنَّ الفساد ينتهك حقوق الإنسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق الإنسان مُهددة.
- يُساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
- يُساهم في تردي حالة توزيع الدخل والثروة. ويؤدي إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية.
- يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والثقافي ويُهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع.
- يؤدي إلى تركيز الثروة في أيادي قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة.
- يؤدي إلى انتشار روح اليأس والإحباط بين المواطنين.
- يؤدي إلى انكماش موارد الدولة وإساءة استخدامها.
- يؤدي إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية ولاسيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم.
- يؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية بسبب المحسوبية والمنسوبية.
- إنَّ تفاقم الفساد داخل الدولة، وهجرة العقول العلمية، وانهيار القانون، وهيبة الدولة والإحباط والتخلف الذي يُعانيه المجتمع كلها أسباب تؤدي إلى غياب المشاركة السياسية، ومن ثم ضعف الوحدة الوطنية.
- يؤدي إلى تصاعد النعرات والعصبية القومية والقبلية والطائفية، وهو تعبير عن إخفاق أي نظام سياسي في مُعالجته للتنوع الموجود داخل مجتمعه، ويؤدي إلى إخفاقه في بناء وحدة وطنية.
- ينعكس على المجتمع باختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي وتعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر.

المطلب الثاني

الإشكاليات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية

بداية؛ "إنَّ المقصود بإعادة تأسيس الدولة هو إعادة تأسيس هياكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤطرة للمجتمع والمنظمة لحركاته وسلوكه. ومبدأ التأسيس هنا هو خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو الهياكل التي تستطيع أن تستوعب حركة المجتمع بكُل أطيافه المتعددة

بما يضمن استيعاب المعارضة والاختلاف في الرؤى والأفكار والسياسات على أسس صريحة وواضحة وعقلانية^(١١). إلا أنَّ إعادة بناء الدولة لا يمكن لها أن تتم إلا في ظل إقامة دستور جديد يتضمن إعادة صياغة الجوانب الدستورية والقانونية بالشكل الذي يتوافق مع أسس الدولة الحديثة من حيث هي نظام للحكم (مؤسسات للحكم وسبل عملها)، ومن حيث هي (دولة- أمة) مشاركة كل الجماعات الاثنية والدينية والثقافية على قدم المساواة.

عليه؛ فإن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ وهو ينشئ دولة جديدة، فهو يؤسس لعقد اجتماعي/ سياسي بين مكونات الشعب العراقي، ويخلق توافقاً بين القوى السياسية والفئات الاجتماعية المتنوعة والتيارات الفكرية، غير أنَّ مسارات العمل الدستوري في العراق لم تتجه بالشكل الصحيح الذي يمكن من خلاله إنتاج بُنية مؤسساتية مُستدامة، أو بلورة هوية وطنية عراقية تُثمي مشاعر بناء السلام والانتماء الوطني وتغلبها على مشاعر الانتماءات الفرعية. صحيح أنَّ وثيقة الدستور العراقي تتضمن عدد من المواد الحضارية المُتقدمة، بيد أن ذلك لا ينفي وجود مواد أخرى مُثيرة للجدل والانقسام والباعثة على تهديد نسيج المجتمع العراقي بالتفكك^(١٢). ففي قراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة التي كثيراً ما تُشير إليها دساتير العالم لتحقيق الوحدة الوطنية^(١٣).

يتبين إنَّ انبثاق الدستور عن هيئة خلقتها معايير التخذُّق الطائفي والعِرقي، وميله إلى ترسيخ الانقسام الاجتماعي عبر ورود الصيغة الطائفية في بعض فقراته، فضلاً عن عمومية بعض نصوصه وضعفها، أضف إليها ضعف الثقافة الدستورية لشعب يميل للشفافية السياسية، كلُّها عوامل لعبت دورها في إضعاف دور الدستور كمحدد مُهمٍّ ورئيسيٍّ في بناء الهوية الوطنية العراقية ثم في بناء السلام.

أما على الصعيد غير الرسمي، نجد؛ إنَّ وجود مُنظمات المجتمع المدني في أية دولة هو دلالة على مدى الوعي والنضج الذي يمتاز به ذلك المجتمع، ولذا فإنَّ وجود المجتمع المدني وتوفر مقوماته يؤدي بالمُحصلة إلى بلورة ديمقراطية سليمة قائمة على الحرية والمساواة، وتُعزز حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم داخل الدولة الواحدة، وتُسهل عملية التخلُّص من الثقافة الشمولية، والتحول إلى ثقافة التعددية، وتقبل الآخر^(١٤). وعلى الرغم من ازدياد تلك المؤسسات التي برزت في العراق بعد العام ٢٠٠٣، إلا أنَّ اغليبتها لم تعمل على تأسيس مشروعاً وطنياً عراقياً. فالكثير منها تأسس تحت مُسمى الطائفية والعشائرية والدينية، لا بل أنَّ بعضاً منها قد تأسس وفق قواعد عائلية/ فردية بحتة، وهو ما أضعف دورها في بناء المواطنة^(١٥). كما أنَّ قسماً كبيراً من تلك المؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح من الجهات المانحة الداخلية أو الخارجية، بما يجعل هدفها

الرئيس مادياً أكثر منه وطنياً، كذلك فأنها ستكون أسيرة تنفيذ أجنداث حزبية أو خارجية معينة أكثر من تنفيذها أجنداث وطنية، إذا ما استثنينا طبعاً حقيقة أن بعضها مُجند بالأساس للتسويق السياسي لأحزاب أو منظمات سياسية تحت شعار العمل الخيري والإنساني^(١٦).

نستنتج مما تقدم، إنَّ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق كان هو أحد أهم أسباب ضعف الوعي الوطني الجماهيري، بسبب عزز تلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة (الضعيف أصلاً) في الوعي الجمعي العراقي، وهو ما انعكس سلباً على عملية بناء هوية وطنية عراقية والسلام.

المطلب الثالث

الإشكاليات الاجتماعية - الثقافية

"يُعد العراق من الدول التي تتميز بتنوع الجماعات فيها، على الأسس الطائفية والقومية والدينية، فهذا التنوع بدلاً من أن يكون دافعاً قوياً باتجاه تحقيق التقدم والتطور في العراق أصبح يُشكل تهديداً صارخاً للوحدة الوطنية العراقية. فرغم أن التنوع هو سمة من سمات النسيج الثقافي العراقي، إلا أن ما يحكم هذا التعدد والتنوع هو نزعة عصبوية تنكر وترفض الاعتراف بهذا التنوع والتعدد^(١٧). فالثقافة العراقية هي ثقافة وحدوية وترفض الثقافات المتعددة. وهو ما لا ينسجم مع الأنساق البنيوية السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية وبناء السلام والتعايش السلمي. كما أن طبيعة الثقافة السياسية التقليدية السائدة أثرت سلباً على الهوية الوطنية العراقية، فعلى المستوى السياسي، كان للسيطرة العثمانية طويلة الأمد والتي استندت في حكمها على المفاهيم السياسية التقليدية مثل (السلطنة) و (السلطان)، كان لها دوراً في تكريس واقع التخلف الثقافي الموجود^(١٨)، وأحياء الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الوطنية الشاملة. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد شاعت قيم الولاء للقبيلة والعشيرة والتعصب لها، وتم الاحتكام إلى قوانين (العرف العشائري) و (النأر) و (الفصل) و (دفع الدية). وقد قادت هذه الروح القبلية المتأصلة إلى ترسيخ نمط ثقافة قبلية وليس ثقافة وطنية عمومية^(١٩). لذلك، كانت ولاءات الأفراد تتجه نحو العشائرية والقبلية، ولم تكن في أغلبها للدولة - الأمة. ولا شك؛ إنَّ شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة، وترسخ هذا اللاوعي برفض الدولة بطول عهود الاستبداد، واستمرت آثاره حتى الوقت الحاضر^(٢٠). زد على ما سبق ذكره تمثل ثقافة الخضوع أحد أبرز الأسلحة السياسية التي استعانت بها النُخب العراقية الحاكمة من أجل رفض الاعتراف بالآخر، وإنكار حالة التعدد والتنوع التي يتميز بها المجتمع العراقي، فكان ذلك سبباً للتخلف والتمزق الديني والمذهبي والقومي، وإرساء ظاهرة الزعيم - الكاريزما المتشعب بثقافة العسكر

التي تميزت بحظر النقد والجوار^(٢١). أضف إلى ذلك تركت الأعمال والسلوكيات التي قام بها داعش دُعراً ورُعباً بين كافة المكونات في مدينة الموصل، وسع داعش بإعماله الإجرامية إلى إذلال الناس واستعبادهم وإخضاعهم لإرادته ومشيتته، وتعرضت الأقليات غير المسلمة إلى إبادة جماعية. إذ بلغ عدد الإيزيديين الذين تعرضوا للإبادة أكثر من (٤٢٠) شخص، وشمل التهجير الطوائف المسلمة وغير المسلمة، ويُقدر عدد المهجرين والنازحين من المكونات المختلفة بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة، وقام داعش بحملات منظمة للاعتداء على المعتقدات والرموز الدينية للمكونات المسلمة وغير المسلمة عبر تفجير وتدمير المراقد الدينية والكنائس والمعابد والحسينيات ونهب القبور وغير ذلك من الأعمال المهجبة، وبذلك قضت على أي شكل من أشكال حرية وحقوق الإنسان في المناطق التي تخضع لسيطرتها وبات ذلك يزيد من إشكالية بناء السلام في العراق^(٢٢).

ناهيك على ان تنظيم داعش خلف وسيخلف الكثير من المشاكل التي ستواجه مدينة الموصل في المرحلة المقبلة والتي يجب حلها في أسرع وقتٍ ممكن ومن ضمن ذلك المشاكل الفكرية والثقافية؛ إذ نتيجة احتلال داعش لهذه المحافظة لمدة طويلة، استطاع بث بعض الأفكار التي لا تُناسب عقلية أبناء المحافظة؛ إذ عمل هذا التنظيم منذ الوهلة الأولى على زرع ثقافة القتل والذبح والسبي بدل ثقافة التسامح والعيش المشترك. فضلاً عن انتشار الأمية بين الشباب والتفاوت العمرى في المراحل الدراسية، وقلة الكفاءات العلمية لتوقف الدراسة في الجامعة، وعدم تمكن الطلاب من الالتحاق بالمواقع الدراسية البديلة في كركوك واربيل ودهوك. ناهيك عن بروز اشكاليات اجتماعية عديدة في ظل وجود تنظيم داعش في الموصل ومن ضمن ذلك عمليات الثأر بين العشائر وبين العشيرة الواحدة وتفكك الأواصر الاجتماعية بينهم، كذلك مشاكل التنظيم الأسري كحالات الطلاق والزواج والترويج بالإكراه، وعدم الانسجام بين الطوائف والمكونات والقوميات وكيفية التعايش فيما بينهم. ومشاكل تأهيل الاطفال الذين تربوا في ظل احتلال داعش، علاوة على الآثار النفسية التي تظهر في نفوس المواطنين الذين كانوا تحت سيطرة داعش، بل وحتى في صفوف النازحين العائدين وخوفهم المستمر من عودة مثل هكذا تنظيمات^(٢٣).

المطلب الرابع

الإشكاليات الاقتصادية

لا شك؛ إن وجود تنمية اقتصادية فعالة في الدولة يؤدي إلى ارتفاع المستوى الثقافي، وإلى ثقافة سياسية عالية، وهذا سيسهم في الاستقرار السياسي في الدولة وتحقيق الرخاء الاقتصادي^(٢٤) بيد أن

الإشكالية الكبرى تكمن في أنَّ الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى تدمير البنى التحتية العراقية دون أي إعمار يُذكر، وانخفاض الناتج المحلي العراقي إلى أدنى مستوياته. إذ تعرض الاقتصاد العراقي للشلل والتدمير الشامل لبناء الأساسية وقطاعاته الصناعية والخدمية والزراعية. وتحول العراق من بلد زراعي شبه مكتفٍ ذاتياً إلى بلد مستوردٍ للمنتجات الزراعية من بلدان الجوار وأصبحنا نستورد أبسط الحاجات المحلية واقتصرت صادرات العراق على النفط الذي بدوره شهد انخفاضاً في الإنتاج وأصبح تحت القبضة الأمريكية إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً. فضلاً عن إسهامه في تفاقم ظاهرة التضخم التي أخذ الاقتصاد العراقي يُعاني منها والتي أضرت به كثيراً بعد أن بلغت (٢٥%) لعام ٢٠٠٧، أما المديونية الخارجية فقدَّرت بنحو (٤٠٠) مليار دولار وهي في تزايد مُستمر^(٢٥). وتفاقم ظاهرة البطالة التي وصلت إلى ما يُقارب (٦٠%) وارتفاع مُعدلات الفقر وتكاليف المعيشة دون سقف مُحدد للحماية الوطنية وهذا انعكس سلباً على العراقيين وأفرز ظواهر اجتماعية سيئة كارتفاع نسبة الجريمة. كما أنَّ تعرُّث مشاريع التنمية، اثر تفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية، واعتماد مبدأ المحسوبية والمنسوبية في شغل وظائف الدولة، وعدم جعل المواطن المحور الأساس لتلك العملية، فأقم من مُشكلاته الاقتصادية مما أثر سلباً على شعوره الوطني، وعمق من حدة التحديات التي تواجه عملية بناء السلام وبناء هوية عراقية^(٢٦).

وما زاد الطين بله أنَّ أزمة احتلال داعش للموصل في حُزيران من العام ٢٠١٤ وتداعياتها الاقتصادية التي أثرت بشكلٍ مباشر في زيادة حدة التأزم الذي يعيشه العراق. ولتلك التداعيات تأثيرات كثيرة ليس فقط على مناطق الموصل والمدن المُحتلة الأخرى، وإنما على صعيد العراق، فقد استولى تنظيم داعش على أكثر من (١٥) بئراً نفطياً من بينها (٤) آبار نفطية مُنتجة قامت باستثمارها لتمويل عملياتها العسكرية والسياسية والإعلامية، وقُدِّر ما حققته داعش من مبيعات النفط بأكثر من مليون دولار في اليوم، كما وجرى الاستيلاء على (٤٣٠) مليون دولار في فرع البنك المركزي العراقي في الموصل وعلى أكثر من (١٢,٥) مليار دينار عراقي من المصارف الاخرى التي وقعت في قبضتها، وأصبحت حركة التجارة بين العراق وتركيا بالشلل فتوقفت الصادرات التركية الى العراق والمُقدرة بأكثر من (١٠,٥) مليار دولار في السنة، ومثلها الصادرات الأردنية المُقدرة بنحو (١٠٠) مليون دولار شهرياً، ونتيجة لغياب سلطة الدولة قام داعش بمصادرة بيوت وممتلكات الناس ونهب مُدخراتهم المالية والمادية في المناطق التي فرضت فيها سلطتها^(٢٧).

المبحث الثاني

الآليات الاستراتيجية السلمية لبناء السلام واستدامته في العراق: الموصل أنموذجاً

بعد انطلاق عمليات تحرير الموصل واقترب تحريرها بسواعد أبناء العراق الغياري، برزت على السطح آثار الاحتلال الداعشي وما قام به من عمليات قتل وتخريب وتدمير للبناء والإنسان. وإذا كانت عملية إعادة البناء المادي تحتاج الكثير من الموارد المالية في ظرف اقتصادي يعجز بالتحديات، فإن المناطق المحررة تحتاج أن تكون لها الأولوية في العمران وإعادة البناء. نقول رغم أن البناء المادي له صعوباته وتحدياته، بيد أن بناء الإنسان وإعادة التأهيل الثقافي والتربوي الذي تعرض له أبناء المناطق المحررة على أيدي المحتلين يحتاج جهداً استثنائياً على المستوى الثقافي والتربوي وكذلك السياسي وفق تبني آليات سلمية ثقافية - اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية وما إلى ذلك.

المطلب الأول

الآلية الاستراتيجية الاجتماعية - الثقافية

لا جدال إن بناء السلام في العراق وفي الموصل تحديداً والمناطق المحررة الأخرى لا يمكن أن يقوم به جهد حكومي لوحده، بل يستلزم جهداً من المجتمع المحلي كالمؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والعشائر ورجال الدين ووسائل الإعلام، وجميع مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً في تشكل الوعي والرأي العام. إذ تقع الموصل في مقدمة تحديات ما بعد التحرير، لأنها تشكل عراقاً مُصغراً في تنوعها الديني والطائفي والعربي. وقد تعرض هذا التنوع إلى تشويه وفقدان الثقة بين أبناء المحافظة بسبب ما زرعه المحتلون من ثقافة نابذة للآخر ومُعادية له بل قاتلة لكل من يخالفها هذا الإرث من العدا والاحقاد والضغائن يحتاج الكثير من الجهود لتضميد الجراح، ليس جراح الاجساد، بل جراح الارواح والقلوب والعقول، فضلاً عن الذاكرة التي زرعت فيها حوادث الايام الماضية الكثير من الآلام^(٢٨).

كل هذا يحتاج مُكاشفة ومواجهة آلام الماضي بالإصلاح والمصالحة. فمن أجل بناء السلام لا بد من إجراء عمليات اعتراف متبادل بين المكونات الدينية والطائفية والعرقية من أجل التأسيس لبيئة من السلام والتعايش، والاعتراف بالتنوع والحق بالاختلاف. من هنا علينا الانطلاق في برنامج ثقافي إعلامي وربما سلسلة من الحوارات السياسية، من أجل تأكيد ثقافة التسامح ونبذ ثقافة الثأر والانتقام المتجذرة في الثقافة العراقية على نحو كبير. ربما يشمل هذا البرنامج المتضررين من تنظيم داعش لإيصالهم إلى قناعة مفادها أن من هجرهم وصادر أو استولى على أموالهم وبيوتهم

واراضيهم ليس أهل الموصل، بل هناك فكر وافد وثقافة غريبة على المجتمع الموصل الذي عاش التنوع والتعدد منذ عشرات السنين^(٢٩).

وفي المقابل ومما لا شك فيه أن لتعليم حقوق الإنسان لكل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى واقع، مردوداً كبيراً في تعزيز فهم حقوقه أولاً، واحترامها والحفاظ عليها والشعور بالكرامة والحرية ثانياً مما يدفعه إلى المشاركة بفعالية في تنمية وطنه وحفظ السلام وبناءه وهذا ما أيدته التجربة. أن تعليم حقوق الإنسان هو مشروع لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحريرهم من جميع صور القمع والاضطهاد. كما أن ثقافة حقوق الإنسان تشمل مجموعة القيم الذهنية والسلوكية، والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تتسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات، ووسائل الإعلام^(٣٠). ونشر تلك الثقافة هي عملية متواصلة وشاملة تعم جميع صور الحياة، ويجب أن تُنفذ إلى جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

وعلى الرغم من أن دساتير الدولة العراقية حفلت بالعديد من الحقوق والحريات، لكن المحك الحقيقي كان مدى التطبيق لهذه النصوص الدستورية، فما يؤسف قوله؛ إن هذه الحقوق والحريات العامة لم تجد مجالها للتطبيق على أرض الواقع في ظل دستور ٢٠٠٥، أو على الأقل لم تكن هناك رغبة صادقة في تطبيق هذه النصوص، وبدون شك أن هذا قد الأمر يعيق بناء السلام في العراق، والعكس صحيح، إذ أن التطبيق السليم لتلك الحقوق يُعزز من بناء السلام في العراق. فالعبرة ليست بوجود الدستور ولا حتى بالنص على الحقوق فيه أو التطبيق، وإنما العبرة في نتائج ذلك التطبيق. فالتطبيق الفاسد قد يذهب بأرقى الدساتير، والتطبيق الجيد قد يُغطي على ما قد يكون بالدستور من شوائب ونقص وعيوب.

وقد صدر (إعلان مبدأ نشر التسامح) عن منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في الدورة الثامنة والعشرين بباريس، نوفمبر ١٩٩٥، في إطار اهتمام (اليونسكو) بدعم المفهوم الشامل لثقافة السلام. جاء في ديباجة هذا الإعلان المرجعية القانونية الدولية للإعلان ونصت على الآتي : إذ تضع في اعتبارها أن (ميثاق الأمم المتحدة) ينص على: "نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحروب..، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وفي سبيل هذه الغايات اعترزنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار"^(٣١).

وتناولت المادة الأولى من الإعلان مفهوم التسامح، وما يعنيه هذا المصطلح في ذلك الإعلان^(٣٢):

١. إنَّ التسامُح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. وهو الفضيلة التي تُيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

٢. إنَّ التسامُح مسؤولية تُشكل عِماد حقوق الإنسان والتعددية الثقافية والديمقراطية وحكم القانون.

٣. مُمارسة التسامُح لا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبُّل الظلم أو تخلي المرء عن مُعتقداته. بل تعني أن المرء حر في التمسُّك بمُعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمُعتقداتهم.

٤. التسامُح يعني الإقرار بأن البشر المُختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولُغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بِسلام وهي تعني أيضاً أنَّ آراء الفرد لا ينبغي أن تُفرض على الغير. وعن دمج ثقافة التسامُح في التعليم والتأكيد على الاهتمام بتنشئة الأجيال الجديدة على تلك الثقافة وعلى مفاهيم حقوق الإنسان تناول الإعلان الآتي^(٣٣):

١. إنَّ التعليم هو أنجح الوسائل لمنع اللاتسامُح، وأول خطوة في مجال التسامُح، هي تعليم الناس الحقوق والحُرِّيات التي يتشاركون فيها ليتم احترامها، وتعزيز عزمهم على حماية حقوق وحُرِّيات الآخرين.

٢. ينبغي أن يُعتبر التعليم في مجال التسامُح ضرورة مُلحة، ولذا يلزم التشجيع على اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامُح تتناول أسباب اللاتسامُح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية أي الجذور الرئيسية للعُنف والاستبعاد، وينبغي أن تسهم السياسات والبرامج التعليمية في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامُح بين الأفراد وكذلك بين المجموعات المُختلفة بين الأمم.

٣. إيلاء عناية خاصة لتحسين إعداد المُعلمين، والمناهج الدراسية، ومضامين الكتب المدرسية والدروس وغيرها من المواد التعليمية بما فيها التكنولوجيات التعليمية الجديدة بغية تنشئة مواطنين يقظين مُنفتحين على ثقافات الآخرين، يُقدِّرون الحُرِّية، ويحترمون كرامة الإنسان والفروق بين البشر.

المطلب الثاني

الآلية الاستراتيجية السياسية

أولاً : تبني مفهوم الحُكم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية

إنَّ مفهوم الحُكم الرشيد يُشير إلى إدارة الشؤون العامة بطريقة مُحددة تتصف بالرشادة. ويُشير التعريف إلى عناصر ومعايير مُحددة للحُكم الرشيد، ومنها^(٣٤):

١. سيادة القانون: أي أنَّ يكون القانون مرجعية الجميع، سائد ومُطبق على جميع المواطنين دون استثناء. وتتحقق سيادة القانون عبر عدة عناصر منها: احترام القانون والإطار الدستوري، ووجود مؤسسات ديمقراطية وطنية تعمل على تطبيق وتعزيز الأسس السليمة للديمقراطية، والانتخابات الديمقراطية النزيهة، والتداول السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، والتنافس الشريف ما بين القوى والأحزاب السياسية، وضمان الأمن الشخصي لأي مواطن.
٢. الاستجابة لمطالب المواطنين: أي أنَّ تكون أولويات وهموم المواطنين مسموعة وتصل إلى المسؤولين في مواقع اتخاذ القرار. وأنَّ يعمل المسؤولون على الاستجابة لهذه الأولويات خلال وقت زمني مُلائم.

٣. المساواة: هذا المعيار يعتمد أساس الإنصاف والمساواة في توزيع موارد الحكومة للمواطنين دون استثناء، أو اعتبارات شخصية، وأنَّ تكون الحكومة عادلة ومُنصفة حين الإيفاء بالتزاماتها.

٤. المصلحة العامة: أي تفضيل مصلحة المواطنين والمُجتمع على المصلحة الشخصية لبعض الأفراد، من خلال إجراءات واضحة ومُحددة يعتمد عليها كُل من يعمل في الحكومة.

٥. المشاركة: أي ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي، والمُشاركة في صنع القرار، سواء كان مُباشرة أو عبر مُمثلين مُنتخبين. وتتطلب المشاركة ضمان للحرية السياسية، والانتخابية، والتعبير.

٦. اللامركزية : إنَّ مفهوم اللامركزية يعني عدم وجود صلاحيات مُطلقة بيد أي شخص أو هيئة، بل توزيع الصلاحيات والقدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات بين السلطات. أي أنَّ تكون السلطات الأساسية الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) مُنفصلة في ممارسة مسؤولياتها، وواجباتها. وأنَّ تكون صلاحيات واختصاصات كُل سلطة تتماشى ولا تتعارض مع السلطتين الاخرتين، بوجود استقلال نسبي وواضح بين كُل سلطة والأخرى وأنَّ كان هناك حتمية وضرورة للتعاون والعمل المُشترك ما بين السلطات، لأنَّ هذه السلطات الثلاث في النهاية، هي وحدة واحدة تسعى لتحقيق هدف مُعين هو حق الإنسان^(٣٥).

ومن معايير الحكم الرشيد الأخرى؛ الرشادة في صنع القرار، بناء التوافق، حسن استغلال الموارد والمال العام وعدم إهدارها، والتخطيط السليم والجيد في الإدارة. وتُعد هذه المعايير كلها من الوسائل المهمة للحد من الفساد، والرقي التنموي والاقتصادي للمجتمع وبناء السلام. وتشكل قيم النزاهة ونظم المساءلة والمحاسبة، ومبادئ الشفافية أساس تحقيق الحكم الرشيد وكالاتي^(٣٦):

(١) **النزاهة**؛ هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين في العمل، وفي العلاقة مع الآخرين. أي معاملة الجميع بعدالة ودون تمييز، أو انحياز، وإن يتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه.

(٢) **المساءلة**؛ أي أن من المفترض على كل موظف رسمي في هيئة حكومية أو مؤسسة عامة أن يجيب بكل وضوح عن كيفية التصرف، واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وقراراته وسياساته، وأن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

(٣) **الشفافية**؛ أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور، وتحتم الشفافية الإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، كالإدارية، والمالية وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرارات.

ثانياً : ترويج ثقافة السلام والتعايش السلمي

(١) مفاهيم السلام وثقافة السلام

يأتي السلام اشتقاقاً في اللغة العربية من المصدر "سلم"، ويعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح^(٣٧). ويعني السلام اصطلاحاً حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدري العداوة، ويقصد بالسلام أيضاً حالة الوئام والاستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة" إلى أكبر تكويناته "المجتمع الدولي" بما يتيح التطور والازدهار للجميع. وتشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلام بأكثر من تعريف، فقد تطور المفهوم من السلام السلبي قديماً (أي غياب الحرب والنزاعات والصراعات)، ليشمل السلام الإيجابي (أي غياب الاستغلال، وإيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الفساد)^(٣٨). وهناك ثلاثة مفاهيم تُستخدم في مجال السلام هي^(٣٩):

١. **صنع السلام** : وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي.
٢. **حفظ السلام** : ويقصد به منع أطراف النزاع من الدخول في حرب أو صراع مُحتمل.

٣. بناءً السلام : ويُقصد به تهيئة المجتمع وبناءه لدعم وتبني ثقافة السلام وممارستها، ويشمل هذا التربية والتعليم ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعددية والتسامح وقبول الآخر وتعزيز التوافق بين الفرد ومُجتمعه وبين الفرد والبيئة.

وهكذا نرى كيف تطور وتدرج مفهوم السلام من الارتكاز على فكرة نبذ الحروب ليصل إلى أصل بناء السلام في حفظ حقوق الإنسان. بعد أن أدرك العالم أن الإنسان هو الأصل وأنه لا يمكن تعزيز السلم العالمي بدون إقرار وكفالة تمتع الفرد بحقوقه الأساسية والعيش بكرامة والتمتع بالمساواة.

أما فيما يخص مفهوم "ثقافة السلام" فقد جاء الربط بين كلمتي "ثقافة" و"سلام" للمرة الأولى ليصبح مُصطلح حديث معترف به في أدبيات بناء السلام في اجتماع اليونسكو ١٩٨٩ بساحل العاج، ثم تطور الأمر لتصبح ثقافة السلام برنامجاً متكاملًا لليونسكو في ١٩٩٢، هكذا تم تضمين ثقافة السلام في استراتيجية اليونسكو من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠١ ليضم عدداً من البرامج والأنشطة والتعاون الدولي في كل من التعليم والثقافة من أجل السلام^(٤٠). وتتوعد آراء المفكرون والمنظرون حول مسألة ثقافة السلام، منهم من ناقشها على المستوى الدولي، حيث تأتي ضمن حوار الحضارات والثقافات والديانات، وآخرون ركزوا على تناول ثقافة السلام من حيث نبذ العنف في تنشئة الأطفال وتبني مفاهيم التعايش السلمي واللاعنف في التربية والتعليم ومع وضع تحديات العولمة والانتقال السريع للأفكار والثقافات في الاعتبار، ويتفق الأغلبية من الباحثين الآن على تبني مفهوم شامل ومُتكامل لثقافة السلام يدعم نشر أجواء التسامح والوحدة بين العالم بدءاً من الأسرة واحترام الوطنيات والإثنيات والقيم والأديان والوصول لحالة من المحبة والتسامح والصبر تضمنها قوانين رادعة وعادلة وتنمية مُستمرة تُحقق ثقافة السلام^(٤١).

عرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بانها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تستند إلى ما يلي^(٤٢):

١. احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون.
٢. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. والعمل على تسوية الصراعات بالطرق السلمية.

٣. الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية برمتها وتعزيزها والمساواة بين المرأة والرجل.

٤. بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٥. احترام وتعزيز الحق في التنمية.

٦. الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.

٧. التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم، بما يفضي إلى السلام مما سبق يبدو؛ إن السلام يُعبر عن الابتعاد عن العنف والحرب والعمل على زرع التحمل والإيمان في عقول الرجال والنساء.

(٢) مفهوم التعايش السلمي

التعايش لغةً مُشتق من العيش، والعيش معناه الحياة، وعَاشَهُ: عاش معه^(٤٣). والتعايش في الإصلاح يُقصد به العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحه حقوقه المُستمدّة من النظام الأساسي أو الدستور الذي يُحددها أو يُنظمها. أمّا مُصطلح التعايش السلمي فهو من المُصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يُراد به حالة السلم التي تعيش فيها مجموعة ذات أنظمة اجتماعية، وهكذا يتضح أنّ عنصر التنوع والتباين والاختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح، ويعني استعداد الفرد لتحمل مُعتقدات وعادات تختلف عما يعتقد.

(٣) التعايش السلمي في العراق أداة لبناء السلام

اليوم نحن في العراق نحتاج إلى مُفردة التعايش السلمي وتطبيقاتها أكثر من أي وقت مضى، إذ أنّ بلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشيء الكثير، فإذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين كل هذه الفُسيّساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقراراً مُرتكزاً في هذا البلد ومبنياً على معاني الصدق والإخلاص لأبنائه، ولكن تطبيق التعايش بين هذه الطوائف يتطلب التركيز على عدة نقاط مُهمّة تُعد الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي بين العراقيين ثمّ بناء السلام^(٤٤):

١. يكون هناك حوار بين كل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المُشتركة لا على مصلحة طرف دون آخر. هذا الحوار سيصنع جواً من الحب والتعايش بعيداً عن كل المُشاحنات والاتهامات.

٢. أنّ تخرج توصيات من هذه الحوارات بين الطوائف والقوميات وأنّ تدخل هذه التوصيات حيز التنفيذ لا أنّ تبقى حبراً على ورق وهذه التوصيات تتضمن أموراً عدة منها :

أ. التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.

ب. عدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي حسب العرق أو الطائفة أو المذهب.

ج. التأكيد على نبذ الإرهاب والمُنظمات الداعمة له ومن كل الجهات.

د. التأكيد على النقاط المُشتركة ونبذ نقاط الخلاف بين ألوان الطيف العراقي.

٣. تعزيز قيم الحوار: إنَّ الحوار الداخلي مع المُخالفين في الرأي ضد الحكومة العراقية إلى جانب احترام المعارضة لسياسة الحكومة وانتقادها وتقويمها وتقييمها، يُعد أمر ضروري لاستقرار النظام العام ويؤسس إلى وضع سلمي ومُعافى للتداول السلمي للسلطة، هذا لا يتأتى إلا في إطار دستور يُحدد الحقوق والالتزامات لكل طرف، يؤسس على ثقافة سياسية تُعَلِّي من قيمة الوطن في مشاريعهم السياسية وتصوراتهم الفكرية^(٤٥).

٤. أن تُبنى أجهزة الدولة على أساس الكفاءات بعيداً عن المُحاصصات الطائفية التي تُثير النزاعات وبالنتيجة يُسلم البلد الى حكومة كفوءة تعمل على تقدُّم البلد وازدهاره.

٥. أن يكون رجال الدين طرفاً أساسياً ومُشاركاً فعلاً في المؤتمرات والحوارات والتركيز على مسألة مُهمة ألا وهي دور الدين في التسامح وإشاعة مفاهيم الرأفة والرحمة.

٦. إشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المُجتمع وطبع الكُتيبات والكُراسات التي تحت على مناهج التعايش ونشرها بين طوائف الشعب العراقي عامة وفي الوسط الجامعي خاصة.

٧. كما أن لإشاعة المفاهيم الإنسانية دوراً أساسياً في ضرب مفاهيم الاستبداد والتفرد في الرأي في إدارة المُجتمعات ولاسيما المُجتمع العراقي.

٨. نشر ثقافة إدارة التنوع التي تُعد من أهم الأبعاد السياسية التي تخلق وتُأسس الساحة السياسية للتعاطي بموضوعية مع الرأي المُخالف، وتحترم قدرات المعارضة لتوظيفها إيجابياً^(٤٦).

إذاً فالدور الذي يُناط بالقوى الوطنية والأحزاب الدينية والسياسية في هذه المرحلة دوراً أساسياً وخطيراً ويجب أن يتكافل الجميع في سبيل إنجاح المسعى الطالب لإشاعة مفاهيم التعايش السلمي وانقاذ العراقيين من شفا حرب أهلية لا قدر الله، والتعايش يستند إلى عدة نقاط أساسية نجلها على النحو التالي^(٤٧):

- أ. التسامح وهو دعامة أساسية لرفد مفهوم التعايش.
- ب. ضرب مفاهيم الاستبداد وإلغاء الآخر وإقصائه.
- ج. التأكيد على مفهوم الهوية الوطنية العراقية وهذه هي مُهمة المُثقف العراقي وهي بلا شك مُهمة صعبة.

د. أن يكون الادب والفن من شعر وقصة ورواية وغيرها في داخل الوسط الجامعي وغيرها من أماكن في خدمة الواقع والتركيز على مفهوم التعايش السلمي.

وعليه ولغرض بناء السلم الاهلي في العراق والموصل على وجه خاص يجب التعامل مع النزاعات الداخلية بشمولية وعلى جميع المستويات لتسويتها، واصبح التركيز على مفاهيم بناء السلم وتمتين

أسسه عبر آليات وعمليات ومؤسسات تقضي إلى وضع حلول عملية لإنهاء النزاعات وقلع جذورها. ولتجاوز حالة العجز في بناء السلم الاهلي ثمة حاجة إلى سيناريوهات^(٤٨):

١. تمكين الدولة في بناء السلام المُستديم في الموصل عبر عقد مؤتمرات خارجية لكسب الدعم الدولي والاقليمي لتلك المدينة.

٢. تطوير الهياكل الوطنية لإيجاد هياكل تُنمي القدرات المحلية للإدارة لإرساء دعائم الحُكم الرشيد في الموصل.

٣. معالجة الاوضاع مع دول الجوار كونها أقرب الجهات المُغذية للنزاعات الداخلية.

يبدو أن السيناريو الأخير مُهم، كونه يقطع امداد الاثنيات في الدولة الخارجة من الحرب بعوامل قد تكون مُشجعة لاستمرار عمليات التدمير في مُجتمعاتها، والعمل على خلق مؤسسات ثقافية تُركز على الثقافات المحلية ونشرها في المُجتمع لكي يحصل التمازج الثقافي ما بين الثقافات المُتعددة داخل المُجتمع الموصل لتزيم الفجوات التي ظهرت في مرحلة تحرير المدينة.

ثالثاً : تبني استراتيجية الإصلاح كأحد الحلول المطروحة لبناء السلام في العراق

إنّ التغيير العاصف الذي لامس بُنية الدولة العراقية والمُجتمع معاً بعد مرحلة ما سُمي بتنظيم داعش ٢٠١٦ على الرغم من سلبياته، إلا أنه يفتح الطريق أمام فرصة بناء السلام وصياغة وبلورة هوية وطنية عراقية شريطة أن يتم تشذيب سلبيات هذه المرحلة وتجاوز أخطاؤها.

١) استراتيجية الإصلاح السياسي

لا شك؛ إن من بين أهم تدابير الإصلاح السياسي التي تحتاجها عملية بناء السلام في العراق :

١. "بناء الدولة المدنية؛ إذ تتطلب سياسات بناء السلام في العراق بالدرجة الأساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حُكم القانون والدستور، أي دولة القانون والمؤسسات، دولة المواطنة. وهي دولة قوية مع المواطن، لا دولة قوية ضده. وتعمل على احترام حقوق الإنسان الأساسية.

٢. بناء الهوية العراقية الوطنية؛ إذ تتطلب مُهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندماج المُجتمعي، وتبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على إطار سياسي لا ديني ولا قومي وهو إطار المواطنة. فلا سلام ولا ديمقراطية دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية دون محتوى قيمى يقوم على التآلف والتسامح والاحساس بالذات والتمازج، فتلك الثلاثية يجب أن تكون إستراتيجية أداء للسنوات القادمة إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء مُستقلة^(٤٩).

٣. اعتناق مبدأ التسامح الثقافي واحترام الآخر المختلف ثقافياً؛ إذ لا يمكن للسلام أن يُبنى، دون نبذ كل أشكال التمييز على أن يترسخ ذلك في العقل الجمعي العراقي. والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني، وقبول الآخر المختلف اجتماعياً وثقافياً^(٥٠).

٤. إيجاد إيديولوجية وطنية تخلق الوعي ببناء السلام والابتعاد عن الإيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العراقية.

٥. إيجاد أحزاب سياسية تتبنى فعلياً عملية بناء السلام في العراق وبناء الهوية الوطنية وتعمل على تنمية الشعور بهما وفق برنامج سياسي وطني، لا أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة، واعتماد قانون للأحزاب يقوم على أسس سياسية مدنية لا تقبل بالتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية داخل تكوينها ولا بالمُحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية^(٥١).

٦. توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق والمصلحة الوطنية العليا لا أن يكون خاضعاً لأسس جهوية أو أيديولوجية مُعينة، ولا بُد أن تتمتع النُخب الحاكمة بالشرعية، لان الشرعية هي الأساس لبناء السلام وتحقيق الاستقرار^(٥٢).

٧. إصلاح دور البرلمان وحاله المُتهرئ كونه يُمثل الإطار الواسع لاستيعاب الإرادة العامة في الدولة، ناهيك على أنه المُمثل للمصالح المُجتمعية المُختلفة والتي إذا ما فشل في احتواءها، فإن اشكال التوتر والاحتقان بأنواعه كافة ستزداد حدة.

٨. تطوير مؤسسات المُجتمع المدني وتفعيل نشاطها، لدورها في تدعيم الثقافة الوطنية ومن ثم بناء السلام، فضلاً عن دورها الكبير في تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنيها لمفاهيم المواطنة وحقوق الانسان والتسامح والتعايش السلمي^(٥٣)، علاوةً على وظيفتها الأساسية في منع تمدد السُلطة خارج دائرة نفوذها، حتى تصبح فكرة بناء السلام أمراً بالإمكان تحقيقه.

٢) استراتيجية الإصلاح الاقتصادي

"تُعد التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وإيجاد فرص عمل للمواطنين العراقيين، وتحقيق العدالة الاجتماعية وانتشال العراقيين من حالة البؤس التي سيطرت عليهم، من مُتطلبات بناء السلام في العراق، وكل ذلك يحتاجُ لوضع سياسات اقتصادية ضمن برنامج وطني شامل للتنمية والتعمير، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية المُختلفة^(٥٤). وفي هذا السياق تتولى الدولة المدنية القضاء على الفساد بكافة أنواعه الذي أصبح أحد العقبات الرئيسة في بناء السلام والدولة العراقية، أن قدرة الدولة المدنية على مُحاربة الفساد نابعة من قدرتها على بناء المؤسسات الرقابية، وتعزيز الشفافية وسلطة الصحافة، وتطبيق القانون بحزم. ولاشك؛ إن العراق في هذه الفترة الحرجة من تاريخه الاقتصادي بحاجة إلى الاستثمار الحقيقي الذي يزيد قدرته

الإنتاجية من السلع والبضائع والخدمات لا الاستثمار الأجنبي العقيم الذي لن يؤدي إلا إلى استبدال الملكية المحلية بالملكية الأجنبية دونما أي تغيير في مستوى أجمالي الناتج المحلي العراقي".

٣) استراتيجية الإصلاح الأمني

لا شك في القول؛ "إنَّ بناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أضحت رديفاً لبناء الدولة العراقية وبناء السلام، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كبرى منها؛ عربية ومنها تركية ومنها إيرانية للتدخل في الشأن العراقي على الرغم من محاولة بعضهم تخفيف حدتها أو تجميل نواياها، ومثلها عربية، الأمر الذي يجعل العراق مطمعاً للحسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يحدث اليوم"^(٥٥). وتجاوزاً لازمة كهذه بدت الحاجة ماسةً ومُلحَةً إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المقبلة "مرحلة ما بعد تنظيم داعش" عبر^(٥٦).

أ. تطوير العقيدة العسكرية العراقية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية، وإبعادها عن الصراعات السياسية، وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها، التزاماً بنص(المادة ٩/ أولاً: أ، ب من الدستور العراقي ٢٠٠٥): "أ. تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يُراعي توازنها وتمائلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة". ب. يُحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة"^(٥٧). كما يجب العمل على توظيف تلك العقيدة بنسق أداء قتالي وطني خالص موحد قادر على حفظ النظام وفرض هيبة القانون وإدراك المهددات الحالية والمتوقع منها مستقبلاً، وعبر ذلك يتم التخطيط للمستقبل على أن لا يكون العراق ساحةً للمعركة، وعنصراً هشاً في الاستقرار الإقليمي.

ب. المشاركة العراقية الفاعلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي وبلورة مدرك استراتيجي عراقي يأخذ على عاتقه واجب تحديد ما ينبغي أن يكون عليه العراق أهدافاً ومصالحاً حالياً ومستقبلاً في ظل صياغة العقيدة العراقية أعلاه"^(٥٨).

ت. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكاملها في أدوارها.

ث. تقليل عدد أفراد القوات المسلحة العراقية، والتركيز على رفع كفاءتها تدريباً وتجهيزاً، لتكون مُنسجمةً ومُتطلبات المرحلة الراهنة وتجنُّب الإنفاق العسكري غير المُبرر.

ج. تهيئة الظروف الملائمة لحصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المُدن بهدف تقليل عسكرة المُجتمع العراقي في مرحلة ما بعد

- داعش. مما يتطلب تهيئة مُتطلبات تولي أجهزة وزارة الداخلية والأجهزة ذات العلاقة إدارة الملف الأمني داخل المدن والعمل على حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مظاهر مُسلحة خارج إطارها.
- ح. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية، وتجنب ارتكاب الأخطاء.
- خ. اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المُسلحة.
- د. توعية أفراد المنظومة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومُحاسبة من ينتهك معاييرها، بغض النظر عن المُسببات.
- ذ. تنظيم الوضع القانوني للحشد الشعبي وبقية الفصائل المُسلحة، لتكون جزءاً من المنظومة الأمنية للدولة.

المطلب الثالث

الآلية الاستراتيجية الاقتصادية

للتعائش السلمي مُستلزمات تتعدى منظومتها القيمية والسُّبل المنهجية التي تسلكها، لتتركز على توفير سُبُل العيش، فمن دونها فإننا سنكون أمام مُجتمعات الفقر، والتي تتسم بتفشي العنف فيها عصابات الجريمة المنظمة، فضلاً عن إمكانية تسلُّل أفكار الكراهية إليها بسهولة. لهذا فان توفير وعاء للعيش قادر على تلبية حاجات الفرد اليومية يمر عبر بوابة الاقتصاد من توفير فرص عمل واستثمار للموارد البشرية والمادية، علاوة على الأمن الغذائي والضمان الاجتماعي.

تتسم معظم المُجتمعات العربية بأنها مُجتمعات ريعية وهذا الريع مُتأتي من النفط والغاز كمورد أساسي لها. وهذا التوصيف ينطبق على المُجتمع الموصل. إذ يُشكل الريع النفطي المورد الأساسي وجل اعتماد الدولة والإدارة المحلية يقع في الجزء الأكبر منه على ذلك. لذلك فثمة أزمات تدور في تلك المُجتمعات على الريع والسيطرة عليه واحتكار أمواله وموارده ولأن الدولة لدينا هي المالك الأساسي لهذا الريع فهي تقوم بتوزيع ذلك الريع على شكل هبات ومنح وامتيازات وتُمارس عبرها التسلُّط وتبث ما تشاء من خطاب الكراهية وانتقاص من المُخالفين لتوجهات القائمين على سدة الحكم. لذا فان مُجتمعات الريع تعيش على تراثية تعائش ظاهري قائم على تلك المنح والهبات ويرتهن التعائش بوجود تلك الهبات. لذا فان التعائش سيبدو فيها بأوهن أحواله وعندئذ سيتصاعد خطاب الانتقام وتبدأ سموم الكراهية تتفث من أصحاب النفوذ والانتهازية^(٥٩).

وتتميز محافظة نينوى بمواردها الطبيعية، يُضاف إليها قدراتها البشرية التي تتسم بتنوع أنشطتها الاقتصادية والتجارية، وهذا يؤهلها لأن توفر مُستلزم التعائش بوجهه الاقتصادي، بيد أن انخفاض ذلك النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تزايد اعتمادها على الريع الذي توفره الحكومة المركزية، جعل

من عملية توزيع الريع مثار تنافس وتناحر بين أطراف كثيرة، من هنا فان تعزيز أفق الاستثمار واقتصاد السوق يعد وسيلة مهمة لزيادة اعتماد الفرد- المواطن على ذاته ويقلل من اعتماديته على ريع الدولة الذي يكون خاضع لطبيعة ومزاج القائمين على سدة الحكم. كما تعد البطالة آفة تأكل التعايش السلمي وجيوش العاطلين عن العمل والمشحونين بدعاوى الانتقام من الوضع الاقتصادي، تشكل البيئة التي تنمو فيها خطابات الكراهية والرفض بما يشكله من قلب لموازين القوى، حتى وأن كانت على حساب كيان التعايش وهو ما يجسد إرهاباً متزايداً لأي خطاب يبني آماله على استمرار التعايش، وحالة كهذه استفجلت في الموصل وكان الثغرة التي تسلل منها خطاب داعش إلى قلوب العاطلين عن العمل وبنى لهم وعوده الزائفة بضمان الجنة، وتم عبرها دق اسفين في نعش التعايش في الموصل، لذلك فإن التحذير الأساسي يصدر اليوم من إمكانية إعادة تجربة جيوش العاطلين عن العمل إن لم يتم إيجاد قنوات لتصريف طاقاتهم عبر عالم الأعمال والفرص والسوق أو فرص العمل التي توفرها الدولة عبر دمجهم بمؤسساتها المختلفة.

مما سبق يبدو؛ إن الموصل انتقلت من أهم محنة مرت عليها عبر تخلصها من احتلال داعش، بيد أنها اكتشفت أن ثمة جروح ندبت على جسدها من دمار للبنى التحتية والمادية والبشرية علاوة على ضنك العيش وانعكاسات ذلك على جميع مناحي الحياة. وحاجتها اليوم قبل أي شيء هي ترميم الذات عبر توفير فرص العمل وزيادة حجم الاستثمار وربط مناطق المحافظة بالطرق والجسور التي فجرها داعش، والتي كانت من نتائجها تقطيع أوصال المحافظة بانقطاع وسائل التنقل بين مناطقها، إذ أن واحدة من أبرز المستلزمات التي وفرتها مجتمعات التعايش هو وجود شبكة كبيرة من الطرق والجسور وسكك الحديد التي عززت وسائل التواصل بين أبناء مناطق تلك المجتمعات، فضلاً عن أنها كانت وسيلة مهمة للحوار والتعارف.

المطلب الرابع

الآليات الاستراتيجية الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الفساد غاية لبناء السلام

لا شك؛ إن مكافحة الفساد لا يمكن حسمها خلال شهور أو حتى سنوات قليلة، ويجب ألا نتوقع القضاء على الفساد بين يوم وليلة، وعلى نحو شامل. وفي العموم دعونا نقول؛ بان هناك جملة من المعالجات المنهجية الناجحة لمكافحة الفساد وحماية المجتمع منه، ومن أهمها^(١) :

١. إن مهمة القضاء على الفساد مسؤولية المجتمع بجميع أطيافه، ولا يمكن أن تكون هذه المسؤولية محصورة في الإجراءات الحكومية، بل لا بد من تعاون الجميع.

٢. يجب أن تنصرف الجهود إلى اجتثاث أسباب الفساد، فمن هنا تكون البداية المناسبة للقضاء عليه.

٣. إنَّ الإجراءات الحكومية وسياستها يمكن أن تولّد بحد ذاتها فرصاً تخلّق الفساد أو تُثْمِيه، لهذا فإنّه من الضروري أن يُراعى النظام المُعتمد الوضوح ويسد الثغرات التي يمكن أن يتسرب منها الفساد.
 ٤. تبنّي مفاهيم الإصلاح بأنواعه في الدوائر والمؤسسات الحكومية وفي المؤسسات التربوية والتعليمية.
 ٥. العمل بمبدأ الشفافية والحكم الرشيد في جميع مرافق الدولة.
 ٦. تفعيل دور السلطة التشريعية (البرلمان) في إصدار تشريعات وعقوبات صارمة بحق مُرتكبي الفساد.
 ٧. تبسيط وسائل العمل وتحديد مُدة إنجاز المُعاملات.
 ٨. العمل على كشف الفساد، وتدريب مُنتسبي الوزارات أو الجهات غير المُرتبطة بوزارات على أساليب كشف الفساد والغش والتبذير، والقيام بكل ما يلزم لتكريس تقاليد وبيئة تنبذ الفساد وتُقدّر النزاهة والشفافية.
 ٩. التعاون مع دول أخرى لمُحاربة الفساد الإداري، وإشراك المواطنين في تشخيص مواطن الفساد.
 ١٠. إشاعة المفاهيم الأخلاقية والدينية والثقافية والحضارية بين المواطنين^(٦١).
 ١١. التعاون الكامل مع المحاكم وهيئة النزاهة وديوان الرقابات المالية لمُساعدتهم في تأدية مهامهم.
 ١٢. هناك حاجة كبيرة ومُلحة لوجود مؤسسات المُجتمع المدني، تتمتع بحرية كاملة وبشرعية دستورية واضحة واستقلالية قائمة على أساس الابتعاد الكلي عن التبعية والوصاية للدولة واملاءاتها لكي تتمكن هذه المؤسسات وبصورة فعلية من تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية لصالح المُجتمع والدفاع عن حقوقه^(٦٢).
- مما سبق يبدو؛ إنَّ أية مُعالجة لموضوع الفساد ومُكافحته لا بُد أن تمر عبر ثلاثة محاور يتطلب من المؤسسات الرسمية في الدولة الأخذ بها^(٦٣):
- المحور الأول:** توسيع دائرة الشفافية والمُساءلة والرقابة، مما يعني توسيع دائرة المُشاركة الشعبية السياسية، والمُضي على طريق إشاعة الأساليب الديمقراطية، وضرب مواقع ورموز الفساد الأساسية ومنعها من أن تُشكّل مراكز قوة والقضاء على هذه المراكز إذا ما تشكّلت.
- المحور الثاني:** إحداث إصلاح اجتماعي اقتصادي وسياسي وإداري، وهذا المحور لا يتعلق بمُكافحة الفساد فقط، إنما هو ضروري لعملية التنمية، والخروج من دائرة الجمود والتخلف إلى استخدام الأساليب العصرية في الإدارة، وإزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية وضمان سلامة الإجراءات القضائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار، ولا بُد أن تُراعى عملية الإصلاح، ومنع التداخل بين الوظيفة العامة ومُمارسة النشاط التجاري والمالي، لمنع

اختِلَاط المال العام والمال الخاص عبر تشديد القيود والضوابط، والتركيز على وضوح اللوائح والانظمة والقوانين وإزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يسمح للموظفين بالاجتهاد والتأويل.

المحور الثالث: دعم المؤسسات غير الرسمية مثل (مؤسسات المجتمع المدني، ومُنظمات حقوق الإنسان، والمُنظمات المناهضة للفساد، والمُنظمات الداعمة لتحقيق الحُكم الصالح) التي تُساعد في عملية مكافحة الفساد. فالمُجتمع المدني له دوراً مُهماً في مكافحة ظاهرة الفساد، من خلال تشكيلاته التي تُعد أحد أشكال تنظيم المُجتمعات، كما أنَّ مؤسسات المجتمع المدني قد استخدمت وظيفة الإعلام والتركيز عليها في مُحاربتها الفساد من خلال تنظيم شبكات للمراقبة لتلافي الهدر، فضلاً عن الإعلام الحر الذي يقوم بنشر الصور والملصقات التي تُساعد على تنمية ثقافة مكافحة الفساد، كما سعت إلى إقامة ندوات تلفزيونية مفتوحة، يُشارك فيها المواطنون ثم قامت أيضاً بالعمل على توظيف القدرات وتوجيهها في الإبداع والانفتاح والمبادرة والتكيف والعمل باتجاه تحقيق الصالح العام من خلال الإسهام والمشاركة والتطوع وعمل برامج تؤثر في السلوك وتؤدي إلى إدراك المسؤولية والتضامن لتحقيق أهداف المُجتمع وهو مُجتمع خالٍ من الفساد.

ومِمَّا لا شك فيه؛ إن تضافر العمل في المحاور الثلاثة وتداخلها وتشابكها سيكون له الاثر الكبير في الحد من الفساد، إلاَّ أنَّ ذلك يجب أن يتلزم مع جهود تُبذل على صعيد مكافحة الفساد والتركيز على تعميق المشاعر الاخلاقية والاهتمام بالتربية وإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى الأجيال.

ويتوقف النجاح في مكافحة الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية التي تأتي في مُقدمتها الإدارة السياسية، إلاَّ أنَّ من الواجب الإشارة إلى أنَّ بعض مظاهر الفساد ولاسيما الفساد الكبير يرتبط أيضاً بما يُتخذ من إجراءات للحد من الفساد في بعض البلدان المُصدرة للفساد المصحوب بمشروعات البنية التحتية وتوريدات الأجهزة والآلات والتكنولوجيا.

الخاتمة:

تبعاً لما ذكر سابقاً في متن البحث، وما احتواه من عناوين، تبين للباحث؛ إنَّ هناك إشكاليات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية- ثقافية ومؤسساتية رسمية وغير رسمية عُدت معوقات لبناء السلام والتعايش السلمي والهوية الوطنية العراقية ينبغي الوقوف عندها لإيجاد الحلول الناجعة لتجاوزها. ومن ضمن ما خلص له الباحث من استنتاجات؛ إنَّ نشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي والحكم الصالح الرشيد في مؤسسات الدولة والمؤسسات التربوية والتعليمية تُعد من مُتطلبات بناء السلام في العراق، وعلى ما يبدو أنَّ العراق والموصل على وجه الخصوص يحتاجان من ضمن ما يحتاجونه إلى إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني لبناء السلام. ومن ضمن ذلك غدت بناء دولة مدنية في العراق، ضرورة قصوى تتطلبها مهمة إيقاف موجات التعصب الطائفي والعنف المرافق له- والذي شل الدولة، وعطل حركتها- والتصدي لاحتمالات انهيارها، وتقسيم البلاد على أسس عرقية ومذهبية. إذ يجب أنَّ يتطور بناء السلام بعد الصراع ليصبح عملية اقتصادية وسياسية تبني اقتصادات قابلة للنمو ومؤسسات ديمقراطية على نحو مُتزامن. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام مُستمر لعملية بناء السلام بعد الصراع، والتي تتطلب حشداً عاجلاً للموارد من أجل إعادة البناء الاقتصادي. كما أنَّ صون السلم والأمن شرط مُسبق لنجاح جهود بناء السلام بعد الصراع. ويساعد تركيز الجُهد في بناء السلام بعد الصراع في منع تكرار الصراعات ويمهد الطريق للسلام الدائم.

ناهيك عن وجود ضرورة لمُكافحة الفساد، وذلك من خلال ثلاثة محاور: المحور الأول: توسيع دائرة الشفافية والإصلاح والحكم الصالح. المحور الثاني: تبني نهج الإصلاح. المحور الثالث: دعم المؤسسات غير الرسمية مثل (مؤسسات المُجتمع المدني، ومُنظمات حقوق الإنسان، والمُنظمات المناهضة للفساد، والمُنظمات الداعمة لتحقيق الحكم الصالح) التي تُساعد في عملية مُكافحة الفساد.

التوصيات:

- ضرورة دعوة العراقيين كافة إلى تناسي روايب الماضي وذلك بإجراء التصالح وعلى أساس التعايش السلمي داخل دولة مُتعددة الأعراق والثقافات بتقسيم عادل للسلطة والثروة، وأنَّ تعمل القوة الوطنية والسياسية إلى حل جميع الأزمات والخلافات داخل البيت العراقي، وبعيداً عن التدخلات الدولية.

- مُطالبية الحكومة العراقية والمؤسسات التربوية والتعليمية في العمل على تقوية أواصر التعاون والحوار والاتفاق في المجتمع العراقي بجميع مكوناته السياسية بإعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد آليات حل النزاعات.
- المساعدات المالية العاجلة من القوى الدولية والإقليمية لمعالجة الوضع الاقتصادي والعمراني في مدينة الموصل، لأنها تحتاج الى أموال طائلة وسرعة في الصرف.
- هنالك ضرورة لإعطاء أكبر قدر من العلم ومحو الأمية لأنها من أكبر عوامل درء النزاعات.
- العمل على إشراك المرأة في اتخاذ القرار وإعداد المواثيق ومُعاهدات السلام.
- تحسين قدرات الشباب في الانخراط الايجابي في صياغة القرارات المعنية ببناء السلام والتعايش.
- دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوجيه الجامعات العراقية العلمية والانسانية على إشاعة ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي في قاعات المحاضرات عن طريق مناهج حقوق الإنسان المعتمدة كمقررات دراسية تُدرس فيها، فضلاً عن تشجيع طلبة الدراسات العليا في الكليات الانسانية في تناول تلك المواضيع.

- (١) فهيل جبار جلبي، مُعوقات التعايش السلمي في العراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: <http://www.kurdportal.net/ar/7431.html>
- (٢) عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٧٣. كذلك انظر: منتصر مجيد، التحول الديمقراطي وبُنية المُجتمع العراقي المُعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٦٢.
- (٣) عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومُستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، ط ١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٥٨.
- (٤) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢١.
- (٥) غاريت ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية في: مجموعة باحثين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٥٠ وما بعدها.
- (٦) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٠، ص ١٨١.
- (٧) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المُعاصر، مطابع جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٢.
- (٨) فهيل جبار جلبي، مُعوقات التعايش السلمي في العراق، مصدر سبق ذكره.
- (٩) أسامة مهدي، الشفافية الدولية تصدر تقريرها للفساد عالمياً في ٢٠١٧ : العراق بين خمسة بلدان الأكثر فساداً في العالم، تقرير صادر من منظمة الشفافية الدولية:

. elaph.com.Web.news.2018-2-1191632.htm1

- (١٠) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان ومُكافحة الفساد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.ohchr.org.
- (١١) خميس البدر، فلسفة الحكم: بناء المجتمع السياسي العراقي ما بعد الحرب، أوراق عراقية، العدد ١، مركز الفجر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨.

- (١٢) فالح عبد الجبار، دستور العراق العلاقات العرقية والدينية، ترجمة سعيد شحاته، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨.
- (١٣) انظر: ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
- (١٤) نادية فاضل، دراسة المجتمع المدني: العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨٢.
- (١٥) عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص ٩٣.
- (١٦) حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٣٥.
- (١٧) حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد ٦، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٥٧.
- (١٨) علي الوردي، وعاظ السلاطين، ط ٢، دار كوفان للنشر، لندن، ١٩٩٥، ص ٥٩. كذلك أنظر: مازن مرسول محمد، سوسيولوجيا الأزمة: المجتمع العراقي نموذجاً "دراسة نظرية"، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧٢.
- (١٩) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ١، ط ٢، دار الراشد، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٠ وما بعدها.
- (٢٠) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٦١.
- (٢١) فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، ط ١، دار المدى، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٧-٣٨.
- (٢٢) فراس الياس، الموصل: استحقاقات ما بعد داعش، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : <https://ankasam.org/ar>
- (٢٣) تسفي بريئل، في اليوم التالي لاحتلال الموصل ما زال داعش على قيد الحياة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : <https://www.raialyoun.com/index.php>
- (٣٩) جيمس غوارتن (وآخرون)، الاقتصاد: العلم القائم على الفطرة السليمة، ط ١، ترجمة عباس غالي أبو التمن، دار إيكال، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٥٥.

- (٢٥) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٩٦
- (٢٦) إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول، بغداد، ١٥-١٦ أيار ٢٠٠٤، ص ٤.
- (٢٧) فراس الياس، الموصل : استحقاقات ما بعد داعش، مصدر سبق ذكره.
- (٢٨) شمخي جبر، بناء السلام، جريدة الصباح، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.alsabaah.iq
- (٢٩) شمخي جبر، تحرير الموصل وبناء السلام، الحوار المتمدن، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.m.ahewar.org
- (٣٠) ماجد راغب الحلو (وأخرون)، حقوق الإنسان، ط ٢، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٥-٢٧. كذلك أنظر: سعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار الصباح للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥-١٦.
- (٣١) ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٤٥.
- (٣٢) إعلان نشر التسامح، منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، الدورة الثامنة والعشرين في باريس، نوفمبر ١٩٩٥.
- (٣٣) مركز هردو لدعم التعليم الرقمي، دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٣-١٥.
- (٣٤) مريم سليمان، دليل حقوق الإنسان وقيم التسامح، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٩ وما بعدها. كذلك أنظر: ناهدة عبد الكريم، التنمية والحكم الرشيد: مقارنة موضوعية، مجلة دراسات عراقية، العدد ٢، بغداد، حزيران ٢٠٠٥، ص ٣١.
- (٣٥) للاستزادة أنظر: علي جاسم عبد علي الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها: نماذج مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٩-٧١. كذلك أنظر: حسن ناجي سعيد، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

(36) Vito Tanzi, Directory of Public Finance Transparency Project, International Monetary Fund, Washington DC, 1998, P.8-11.

- كذلك: جون سوليفان، الحُكم الديمقراطي الصالح، الطبعة العربية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٥، ص ٣٦.
- (٣٧) للاستزادة أنظر: أحمد حسن الزيات وإبراهيم مصطفى، المُعجم الوسيط، الإدارة العامة الإسلامية للنشر، تركيا، ٢٠٠٣.
- (٣٨) قاسم الصراف (واخرون)، من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر، الكويت، ١٩٩٥/١٩٩٦، ص ١٣٤.
- (٣٩) مروان سالم العلي، مُتطلبات بناء السلام في العراق: دراسة مُستقبلية، ورقة بحثية مُقدمة الى الندوة العلمية الثانية عشرة والموسومة: "رؤية مُستقبلية لبناء السلام في العراق، التي اقامتها كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٦-٢٧ شباط ٢٠١٨.
- (٤٠) أبو القاسم قور حامد، مفهوم ثقافة السلام، برنامج الحوار المُتمدّن، محور حقوق الإنسان، العدد ٣١٩٠، في ١٩/١١/٢٠١٠، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat=235627>
- (٤١) هاني ابراهيم (واخرون)، دليل مهارات القيادة وبناء السلام، ط١، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، الكويت، ٢٠١٥، ص ١٤.
- (٤٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، قراران اتخذتهما الجمعية العامة في الدورة الثالثة والخمسين، نيويورك، اكتوبر ١٩٩٩.
- (٤٣) موسوعة الويكيبيديا، التعايش السلمي، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.wikipedia.org.2007
- (٤٤) ياسر جاسم قاسم، كيف يُمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: <http://www.siironline.org/alabwab/josoor/032.html>
- (٤٥) حاج آبا آدم الحاج، نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، ورقة بحثية مُقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٣/٢/٢٥، ص ٣.
- (٤٦) رائد الهاشمي، زرع بذرة التسامح والتعايش السلمي في أوطاننا، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: <https://kitabab.com/2017/09/14>.

(٤٧) مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية : نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الإشكالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٠، كلية القانون والسياسة، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص ٢٤٧-٢٥٥.

(٤٨) علي حسين، اليات بناء السلم الاهلي بعد الحرب، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

<http://al-menasa.com/detailsw.aspx?hewal&jmare=117&Jor=3>

(٤٩) علي عبود المحمداوي، إشكالية التسامح والاعتراف بالآخر، مجلة المواطنة والتعايش، العدد ٩، مركز وطن للدراسات، بغداد، نيسان، ٢٠٠٩، ص ٨.

(٥٠) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح : أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٥١) عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنّف وبناء الدولة المدنية العراقية، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

(٥٢) شمران العجلي وعدوية عثمان، التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٩.

(٥٣) غرايم جيل، ديناميات الصيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

(٥٤) ظافر طاهر، العراق والاحتلال الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٢٠.

(٥٥) منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة: قراءة في حتميات التلازم والتغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩.

(٥٦) مجموعة باحثين، العراق على مفترق طرق: حتمية الإصلاح والخيارات المتاحة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٦، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: kerbalacss.uokerbala.edu.iq

(٥٧) أنظر نص المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥.

(٥٨) منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: الدواعي والمُنطلقات والمضامين، الملف السياسي والاستراتيجي، العدد ٦، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٨٩-١٩٤.

(٥٩) محمود عزو، التعايش في الموصل: يبدأ بالاقتصاد ويصطدم بحائط الفقر، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : <http://al-menasa.com/detailsw.aspx?hewal&jmare=1235&Jor=3>

(٦٠) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٥ وما بعدها. كذلك أنظر: سليم الحص (وآخرون)، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، بحوث ومناقشات ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٨. كذلك أنظر: طارق البشري، دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ١١٣.

(٦١) مجموعة باحثين، آلية مكافحة الفساد الإداري في العراق، مؤسسة الحوار المتمدن، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.ahewar.org.

(٦٢) مدحت كاظم القرشي، الفساد الاداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : iraquieconomists.net.2012

(٦٣) محمد سالم صالح النجار، المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد "دراسة نظرية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٧-١٠٨. كذلك أنظر: حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومُنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ١٠٩-١١٠.